

دور مراكز الأبحاث في عملية صنع القرار وإعداد السياسات العامة

The role of research centers in the decision-making process and preparing public policies



د/ هزارة إسماعيل

جامعة الاستقلال، (فلسطين)

hazarismael@hotmail.com

تاريخ النشر: 2021/12/24

تاريخ القبول: 2021/12/04

تاريخ الارسال: 2021/07/27

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور مراكز الدراسات السياسية في عملية صنع القرار وإعداد السياسة العامة، حيث تناولت الدراسة علاقة مراكز الأبحاث والدراسات في عملية صنع القرار وأبرز المعوقات التي تحد من الدور الفعال للمراكز في هذه العملية، ولتحقيق أهداف الدراسة استعانة الباحثة بالمنهج الوصفي التحليلي، وأشارت النتائج إلى وجود علاقة شديدة الأهمية بين دور مراكز الدراسات السياسية وعملية صنع القرار وإعداد السياسات العامة، التي تستهدف إحداث نقلة إيجابية على مستوى الروابط الاجتماعية وعملية صنع القرارات السياسية في المجتمع، بما فيها العلاقات بين الأفراد والجماعات والمؤسسات الحكومية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فضلاً عن تركيزها على بنية الأجهزة والهيكل السياسية وطبيعتها ومكانتها ودورها في الدولة، وكذلك قدرات النظام السياسي، وفعالية الأداء الحكومي، واستقرار النظام وشرعيته في المجتمع، كل تلك القضايا والمسائل بالضرورة أن تكون مستهدفة بالدراسة والتحليل وملاحقة المستجدات من قبل مراكز الدراسات السياسية.

الكلمات المفتاحية: مراكز الدراسات، عملية صنع القرار، صنع السياسات العامة

Abstract This study aimed to know more about the political studies centers in decision making process and making the public policy, this study dealt with the relationship between the studies and research center in decision- making process and the most prominent obstacles that limit the effective role of centers in this process.

In order to achieve the goals of the study, the researcher used the descriptive analytical method, and the results indicated that there is a very important relationship between the role of political studies centers and the decision-making process and the preparation of public policies, which aim to make a positive shift at the level of social ties and the process of political decision-making in society, Including the relationships between individuals, groups, and governmental economic, social and political institutions, as well as their focus on the structure, nature, position and role of political organs and structures in the state, as well as the capabilities of the political system, the effectiveness of government performance, and the system's stability and legitimacy in society, and the pursuit of developments by the centers of political studies.

key words: Study centers; Decision making; public policy making.

- مقدمة:

يعتبر البحث العلمي من أهم النشاطات التي يمارسها العقل البشري فهو جهد منتظم من الإنتاج الفكري الذي يهدف إلى صناعه الحياة وتحقيق التطور والنهضة أو العمران وبناء المستقبل الأفضل، فمن المعروف أن تقدم الأمم ونهضتها الحضارية مرهونة بعدة عوامل، ومن أهمها: رعايتها واهتمامها بالبحث العلمي وتطبيقاته. ومن هنا فإن هذه الأهمية للبحث العلمي تتطلب الإهتمام بمؤسساته وأدواته وعلى رأسها الجامعات ومراكز الأبحاث والدراسات، سواء كانت الحكومية أو غير الحكومية، لما تشكله من مصادر أساسية للإنتاج المعرفي اللازم للتطور والبناء الحضاري للمجتمعات الإنسانية عموماً، والعربية خصوصاً، وقد أصبحت مراكز الأبحاث والدراسات ظاهرة عالمية وفاعلاً أساسياً في عملية صنع القرار وإعداد السياسات العامة للدول، وخاصة في المجتمع الغربي. كما أنها أصبحت تشكل إحدى الظواهر الأساسية للتغير الحضاري والانفتاح الفكري والبحث العلمي.

كما أن تعزيز سياسات البحث العلمي والتطوير والتنمية في الدولة تقتضي التزاماً من الدولة بإنشاء أو إتاحة المجال لإنشاء مؤسسات بحثية ومراكز فكر ودراسات خاصة وحكومية، متخصصة للمساهمة في عملية التنمية وإعداد الإستراتيجيات والسياسات العامة في مختلف المجالات، أو للمساهمة في تطبيق أو تقييم هذه السياسات ونتائجها، كما أن الشراكة ما بين القطاعين الحكومي والخاص على صعيد البحث العلمي، من خلال مراكز الدراسات الخاصة تشكل ضرورة إستراتيجية لتطوير البحث العلمي وارتباطه بعملية التنمية السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والإجتماعية وغيرها.

من هنا تسعى هذه الدراسة لمعرفة دور مراكز الأبحاث السياسية في عملية صنع القرار وإعداد السياسات العامة، كما ساهمت الدراسة بتقديم تحليلاً لأهم المعوقات والتحديات التي تواجه فعالية ودور المراكز البحثية في الوطن العربي، وتناولت دراسة هذا الدور من منظور العلوم السياسية والعلاقات الدولية والسياسة الخارجية.

1. الإطار المفاهيمي

1.1 مفهوم مراكز الدراسات السياسية:

ثمة غرض يعتري تعريف مراكز الدراسات السياسية، فتعريف المراكز لا يزال محل خلاف؛ فمعظم الهيئات والمؤسسات والمراكز التي تنتمي إلى حقل البحث، لا تعد نفسها من صنف مراكز الدراسات والبحث في وثائق تعريف الهوية الذاتية، بل تعلن عن نفسها مؤسسة أو منظمة غير حكومية أو غير ربحية، وعليه يبقى هذا المفهوم فضفاض ويحتل كثير من التأويل والتعريفات الكثيرة.

وتعرفها مؤسسة راند الأمريكية للأبحاث بأنها "تلك الجماعات أو المعاهد المنظمة بهدف إجراء بحوث مركزة ومكثفة، وهي تقدم الحلول والمقترحات للمشكلات بصورة عامة وخاصة في السياسية والإجتماعية والإستراتيجية والتكنولوجية، وما يتعلق بالتسليح (هيجوت، 2001، ص 41).

كما يعرفها أستاذ العلاقات الدولية في جامعة جورجيا (هواردج) و (يارداد) بأنها "مراكز للبحث والتعليم ولا تشبه الجامعات والكليات، كما أنها لا تقدم مسابقات دراسية، بل هي مؤسسات غير ربحية، وإن كانت تملك منتج وهو الأبحاث، وهدفها الرئيس البحث في السياسات العامة للدولة، ولها تأثير فعال في مناقشة تلك السياسات وترمز إلى التنمية السياسية والإجتماعية والإقتصادية والسياسية، والدفاع، والأمن الخارجي، ولا تحاول تقديم خدمة سطحية عن تلك المسائل، بقدر مناقشتها والبحث فيها بشكل عميق، ولفت انتباه الجمهور لها. (غربي وآخرون، 2003، ص 31).

وبالنظر فيما عرض سابقاً فإننا نلاحظ أن مراكز الدراسات والبحث، تعد منظمة أو مؤسسة أو معهد أو جماعة، تختص بالقيام في الأبحاث والدراسات في مجالات معينة، سواء بهدف نشر الثقافة والمعرفة العامة، أم بغية خدمة أحد الأطراف الرسمية أم غير الرسمية، وتقدم المقترحات والحلول للمشكلات التي تواجهها المجتمعات سواء أكانت إقتصادية أم إجتماعية أو سياسية، وغير ذلك، وهذا ما جعل من مراكز الدراسات والأبحاث أحد المرتكزات الأساسية لإنتاج البحث العلمي والمعرفي والتفكير العام في الدولة، وذلك من خلال النشاطات العلمية التي تقوم بها ممثلة في المؤتمرات التي تعقدها، والأبحاث والإصدارات الدورية، والكتب والمنشورات التي تصدر عنها.

2.1 مفهوم عملية صنع القرار وإعداد السياسة العامة:

إن عملية صنع القرار السياسي هي عملية بالغة التعقيد، فهناك أجهزة عديدة تقوم بالإعداد والتجهيز لصنع القرار واتخاذها ومتابعة تنفيذه ومدى نجاحه في تحقيق الأهداف المرجوة، وأي قرار تقوم السلطة السياسية الحاكمة بإصداره يوصف بأنه سياسي سواء كان داخلياً أو خارجياً ما دام له تأثير شامل على المجال السياسي والإقتصادي أو الإجتماعي أو العسكري أو غير ذلك.

والقرار السياسي تصنعه الصفوة الحاكمة، وهو مرتبط بها دائماً في كل الأنظمة مهما اختلفت مسمياتها، ومهما قيل عن تقسيم السلطات الداخلية وفصلها، فإن القرار السياسي تصنعه هذه الصفوة، ويقوم بإتخاذها من هو على قمة هرم السلطة أي الحاكم الفعلي الأول في البلاد، وتتأثر عملية صنع القرار السياسي بالعديد من العوامل التي يغلب عليها الكثير من التداخل والتشعب، ومنها العوامل الشخصية والنفسية والثقافية للمشاركين فيها، فضلاً عن البيئة الإجتماعية التي خرجوا منها وتكوينهم السياسي وإنتماهم الحزبي وتجاربهم السابقة وقدراتهم الشخصية ومدى قبولهم جماهيرياً.

ومن ناحية أخرى، فإن للعوامل النفسية والشخصية لأفراد الصفوة الحاكمة الأثر الأكبر في صناعة القرار، وهي عوامل لا تظهر مع البدايات السياسية لصنع القرار، ولكنها تكشف عن نفسها عند تعرضها لمواقف تتسم بضغط نفسي شديد، وتكون مأساة الشعب كبيرة حينما يفرض صانع القرار نفسه عليهم بعد أن يركب دبابته ويقوم بإنقلاب عسكري، ويبدأ بعد تسلمه الحكم بإصدار قراراته التي تعكس عقدة

الشخصية و أمراضه النفسية، أو حينما يتسلم زمام الأمر من هو غير جدير بالمسؤولية الملقاة على عاتقه، وتبدأ عملية صنع القرار السياسي بإدراك صانع القرار لمشكلة أو حدث يتطلب ضرورة مواجهته بما يكفل تحقيق الأمن أو حماية المصالح القومية للدولة. (سعدون، 2016).

2. دور وأهمية مراكز الأبحاث والدراسات في صناعة القرار السياسي ووضع السياسات العامة:

أصبحت مراكز الأبحاث والدراسات في معظم دول العالم بشكل عام، وأمريكا وأوروبا بشكل خاص، تلعب دوراً أساسياً في إنتاج المعرفة والبحث العلمي، وما ينتج عنه من تطبيقات على صعيد توجيه وصياغة السياسة العامة للدول في مختلف مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية وغيرها. بالإضافة إلى عقلنة وترشيد القرار، وفي كثير من الأحيان يتم إتخاذ القرار من المسؤولين وصناع القرار في قضايا معينة وفق ما تحدده نتائج دراسات المراكز البحثية.

إن دور وتأثير مراكز الدراسات والأبحاث في الدول الغربية عموماً، وأمريكا خصوصاً، في عملية صنع القرار ورسم السياسات العامة يتفاوت بشكل كبير عن دورهم وتأثيرهم في دول العالم الثالث، بما في ذلك العالم العربي.

وكما هو معروف، إن صناع القرار أو كبار المسؤولين ليس لديهم الوقت الكافي أو المعرفة المتخصصة في بعض المجالات أو القضايا موضع القرار أو رسم السياسات العامة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو الأمنية أو غيرها. ولذلك فإن مراكز الأبحاث تقوم غالباً بإجراء الأعمال البحثية من أجلهم. ويشير هوارد إلى أن مراكز الأبحاث أصبحت بشكل أساسي تقوم بالتفكير للحكومة، فخبراء مراكز الأبحاث يقدمون الأفكار الجديدة والرؤى الإبداعية بالاعتماد على أبحاثهم.

يشير أيضاً إلى أن مراكز الأبحاث تميل إلى أن تلعب دور الدمج أو التوفيق عند اختلاف أو تنازع البيروقراطية الحكومية حول إعداد سياسة معينة، أو عندما يكون هناك أطراف حكومة متعددة تشارك في إعداد سياسة في مجال ما، وتكون تلك الأطراف غير موحدة أو متوافقة في سياساتها ومواقفها ورؤاها، فتقوم عادة مراكز الدراسات بدور الطرف التوفيق بين تباين هذه المواقف وسياساتها. (عبد الرازق، 2018، ص 118).

من ناحية أخرى تقدم مراكز الأبحاث والدراسات الخدمات الإستشارية للقطاع الحكومي ومؤسساته في العديد من القضايا التي تتطلب معرفة متخصصة وسرعة في الإنجاز أو القرار، حيث أن المراكز البحثية عادة تتوفر لها مجموعة أو شبكة من الخبراء داخل وخارج المراكز تكون على ارتباط وثيق بها، أو تملك المراكز سرعة في الوصول إليها أو السرعة في تكليفها بمهام بحثية أو استشارية معينة، كما تملك المراكز القدرة على توفير البيانات البحثية اللازمة لصناع القرار أو المسؤولين عند الحاجة، علماً أن الخدمات الإستشارية التي تقدمها مراكز الدراسات تأخذ عدة أشكال.

1.2 العلاقة بين مراكز الدراسات وعملية صنع القرار:

إن العلاقة بين مراكز الدراسات السياسية وعملية صنع القرار السياسي علاقة جدلية، أي أنه أصبح من المعروف منذ نهاية القرن العشرين أنه لا وجود لتنمية سياسية حقيقية، دون الدراسة المعمقة التي تتناول الظواهر السياسية والأحداث المرتبطة بها، وتخلص إلى نتائج عملية تقدم إلى صانعي القرار السياسي بغية الاستفادة منها والإسترشاد بها لصناعة قرار سياسي مبني على خدمة الصالح العام.

وعليه، فإن ما يجمع ما بين مراكز الدراسات وعملية صنع القرار السياسي هو أنهما تتبعان نفس الصورة والآليات والأساليب المشتركة بغية التغيير والتطوير على صعيد التمكين المتبادل ما بين المجتمع والدولة، فدور مراكز الدراسات السياسية وعملية صنع القرار السياسي، تقوم بينهما علاقة تبادلية أيضاً، بحيث أن كلا منها يشتمل على عناصر سياسية وإجتماعية وثقافية، ما يجعل تحقيق أهداف أحدهما بشكل حقيقي يساهم في تحقيق الآخر، كون أن كليهما يعطي الأولوية لقيام نظام سياسي مستقل ومستقر قادر على تدبير العلاقات المتطورة بين التغيرات السياسية والإجتماعية والثقافية.

لذا تسعى هذه الورقة إلى إبراز التأثير المتبادل بين دور مراكز الدراسات والبحث السياسية وعملية صنع القرار، ودور كل منهما في تحقيق الآخر في أمور عدة، هي:

1. إن دور مراكز الدراسات السياسية يقود تغير في القيم المجتمعية سواء منها الإجتماعية والسياسية، ورفع مستوى المعارف السياسية لدى الأفراد (رمضان، 2009، ص 30)، من خلال التصدي للظواهر والأحداث السياسية بالدراسة والتحليل وفق منهج علمي موضوعي يفضي للوصول لنتائج يستطيع الفرد الإطلاع عليها، فضلاً عن تزويد صانعي القرار السياسي بنتائج وخلصات تلك الدراسات، بما يخدم صناعة القرار السياسي.
2. إن مراكز الدراسات السياسية بوصفها فضاء لإستقطاب الباحثين وأساتذة الجامعات قد تساهم في قيام نظم تعليمية بكلّيات وأقسام العلوم السياسية في الجامعات، وهذا البعد في عملية التعليم قد يساهم في تعميق الوعي وإعداد الباحثين الجدد دارسي العلوم السياسية، فضلاً عن إسهامه في غرس قيم الحوار والإعتدال والمساواة والعدل، وهي أساسية لتحقيق التنمية السياسية.
3. إن مراكز الدراسات السياسية، عبر نشاطها وتصديها للظواهر والأحداث السياسية بالدراسة والبحث والتحليل المعمق، ونشر إنتاجها من تلك الدراسات، ونشرها، وتزويد صناع القرار السياسي بنتائجها وتوصياتها قد تساهم في تحقيق الإستقرار السياسي، بما يحقق الأمن للوطن والمواطن، ويساعد أيضاً في الحد من الصراعات الإجتماعية والسياسية، وتمكن الأفراد من تكريس وقت أطول لبلورة مواقفهم السياسية وتجعلهم ينخرطون في المشاركة في الشأن العام (إبراهيم، 1999، ص 22)، ويعد هذا مظهر من مظاهر التنمية السياسية.

4. إن مراكز الدراسات السياسية وما توفره من نشر قيم المساواة والمواطنة وحقوق الإنسان، تساعد الأفراد على المشاركة السياسية، مما يساهم في إيجاد تنافس سياسي، ويبعد الحياة السياسية عن التطرف والعنف.

5. إن مراكز الدراسات السياسية تساهم في رفع مستوى معارف الأفراد في سبيل إدراك حرياتهم المدنية والسياسية، مما يوسع ذلك من هامش الإختيارات للمطالبة بحقوقهم المدنية والسياسية.

2.2 المقومات الأساسية لإسهام مراكز الدراسات السياسية كعامل مساعد في عملية صنع القرار السياسي وإعداد السياسات العامة في البلدان العربية:

وفي ضوء الحديث عن الحاجة لدور فاعل لمراكز الدراسات السياسية وإسهامها في عملية صنع القرار السياسي في البلدان العربية، من طرف النخب المثقفة الساعية إليها، والأنظمة التي تدعو لتفعيل هذا الدور علنا، الأمر الذي يلزمنا في هذه الدراسة تحديد المقومات الأساسية لتفعيل دور مراكز الدراسات السياسية كعامل مساعد في عملية صنع القرار السياسي التي نتحدث عنها، والساعين لإيجادها وترسيخها في البلدان العربية.

فصناعة القرار السياسي تساهم في التنمية السياسية التي نتحدث عنها، تتضمن بناء المؤسسات، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، وترشيد تولي السلطة، بهدف تحقيق أكبر مستوى من الإستقرار السياسي (المشاط، 1988، ص 50)، وكل ذلك مكفولا بجملة من الضمانات القانونية والمؤسسية التي تعطي للأفراد الضمانات اللازمة للعطاء والتحرك، علما أن التنظيم المجتمعي لا يمكن أن يكون مفيدا وفعالا ما لم يكن يتمتع بحرية وتطوعية، كما أن جوهر التنمية السياسية يقوم على أساس الممارسة الحرة والفعالية للحقوق المدنية والسياسية التي يكفلها القانون، وهو الذي يقلل من الضرر.

وهنا يمكن إبراز أهم المقومات الأساسية لإسهام مراكز الدراسات السياسية بوصفها عاملا مساعدا لتحقيق التنمية السياسية وذلك على النحو التالي:

1. إحترام حقوق الإنسان: إن إحترام حقوق الإنسان يعد من القضايا الهامة التي تنادي بها الديمقراطية، والعمل على ضمان تفعيل دور مراكز الدراسات السياسية لتستطيع الإسهام الفعلي في تكريس حق المواطن في التعبير عن رأيه، وحقه في المجتمع، والإنتماء إلى التيارات السياسية التي يرغب في الإنضمام إليها، كما أن حرية التعبير والرأي لا تكتمل إلا بحرية الإنتخاب وحرية الإجتماع التي ينبغي أن تكفل بقواعد القانون التي تحول دون التلاعب بالإرادة الشعبية.

2. التعددية السياسية: في الواقع أفرز مجتمع العولمة وإقتصاد المعرفة معادلات معقدة ومتداخلة، ومتغيرات إجتماعية جديدة، وبالتالي بلغت الأوضاع في مختلف بلدان العالم حدة من التغيير يستحيل

معه أن يمتلك طرف الصواب المطلق في تحليلها وفهمها وتبني الإجراءات التي تحقق التقدم وإسعاد المواطنين في غالبيتهم العظمى، لأن سيطرة الرأي الواحد قد ينطوي على الجمود وضعف في الأداء والمبادرة، ومهما كانت نوايا الطرف المسيطر طيبة ففي غياب التعددية في الرأي، تكون احتمالات الأخطاء واردة، وخاصة إذا تم التفرد بممارسة السلطة لسنوات طويلة، مما قد يقود ذلك لفساد مالي وإداري وسياسي وهي الحالة التي كثيرا ما رافقت الانفراد بالسلطة.

وهنا يتجلى دور مراكز الدراسات السياسية في إعداد الدراسات السياسية حول آليات العمل السياسي في المجتمعات بغرض التأسيس للتداول السلمي للسلطة، وتبادل الأفكار والحوار، وتعزيز المشاركة السياسية، ما يفضي إلى دفع عجلة التنمية السياسية نحو الأمام.

3. وجود دولة القانون والمؤسسات: في الواقع إن أكثرية البلدان العربية تعاني غياب شبه كامل لدولة القانون والمؤسسات، فتشهد معظم البلدان العربية تغييرات متلاحقة منذ العام 2011م بفعل ما أطلق على تسميته (الربيع العربي)، فكثيرا منها لا وجود للدولة ومؤسساتها في أجزاء منها، ما يضعف ذلك من الدور الذي ينبغي أن تضطلع به مراكز الدراسات السياسية في عملية التنمية السياسية، فالدولة ينبغي أن تستمد وجودها وشرعيتها من مؤسسات مستقلة عنها، يتحدد إطار عملها من خلال منظومة من القوانين والتشريعات العلنية، التي هي محل توافق من جميع مواطنيها، كما تتحدد علاقات مواطنيها بها وببعضهم البعض من خلال منظومة قانونية وطنية، كما أيضا ينبغي أن تعمل هذه المنظومة على تنظيم عمل مراكز الدراسات السياسية كي لا تكون متشابهة الوظائف ومتشعبة الأدوار، مما يصعب التمييز فيما بينها أو تقييمها بصفة عامة (الموصدق، 2012، ص 24)، وتتيح لها مزيدا من الحريات كي يتسنى لها الإسهام الفعلي بدراسة وبحث القضايا والظواهر السياسية دون قيود من قبل السلطات، وأن تعمل تلك المراكز على نشر إنتاجها من الدراسات والأبحاث، واستخدام وسائل الإعلام المرئي والمسموع والمقروء ومواقع التواصل الاجتماعي، لنشر نتائج دراساتها بغية التأثير في الرأي العام، والإسهام كذلك في دفع عجلة التنمية السياسية نحو الأمام.

4. الإستقلالية الفكرية: لم تعد الأجهزة الحكومية الوحيدة المتخصصة في إعداد الدراسات، كما لم يعد باستطاعة الدولة توفير الخبرات اللازمة للإجابة عن جمل القضايا الراهنة والشائكة التي تواجهها داخليا وخارجيا، وبات من الصعب عدم اللجوء إلى مراكز الدراسات المحايدة لتزويدها بالخبرة الضرورية وبالأبحاث لتواجه التحديات.

والجدير بالذكر إن الإستقلالية الهيكلية التنظيمية، والتخصص الذي تتسم بها مراكز الدراسات تعكس إلى حد ما قوة المجتمع المدني، ونمط التنظيم الاجتماعي والسياسي السائد فيه، وتبرر بذلك السؤال الذي يطرح دوما: لماذا يتم اللجوء إليها؟ كما أن فحص محتويات التقارير التي تصدرها مراكز الدراسات تبين أهمية القضايا التي تتناولها، إضافة إلى أهمية الخبرة المقدمة، وأهمية التعرف إلى طبيعة الرهانات التي يتوقع أن يجد الإنسان نفسه فيها في المستقبل، وهذا ما يدفع الباحثة إلى تبين توزيع هيئات البحوث في

الوطن العربي بحسب جهة الإرتباط، علما أن ذلك يعد مؤشرا على إسهام مراكز الدراسات في البلدان العربية في عملية صنع القرار السياسي، أن النسبة الكبرى من مراكز الدراسات في البلدان العربية مرتبطة بجهات حكومية، 57% منها مرتبط بالوزارات الحكومية، فضلا عن 14% مرتبطة بالمجالس القومية، و4% منها برئاسة الجمهورية، و 6% بوزارة التعليم العالي، وأن ما نسبته 7% خاصة أو مستقلة، و14% بالجامعات. (الموصدق، 2012، ص 43).

5. إستدامة التمويل: تعد هذه القضية من أهم المقومات الأساسية لإسهام مراكز الدراسات السياسية في تحقيق التنمية السياسية، كما أنها تمثل أهم عائق يواجه المؤسسات البحثية في الوطن العربي، فالإفتقار إلى مصادر التمويل المستقلة أثر سلبا في عملها، فالتمويل هو مفتاح البحث، ومن دونه يتعذر على الباحثين إنجاز المطلوب منهم، أو فتح مؤسسة بحثية وتجهيزها بالأثاث المكتبي، وأجهزة الحاسوب، ووسائل إتصال، ومكتبة، ورواتب الموظفين، والباحث يحتاج إلى إستقرار مادي، وتفرغ كامل لنشاطه البحثي، ومن دون التمويل لا تستطيع مراكز الدراسات تحديد أجندتها البحثية وإختبار نوعية الخبراء والباحثين والوصول إلى مستوى الكفاءات القائمة على البحوث والدراسات، وعليه، هذه القضية تعد من أهم التحديات التي تواجه مراكز الدراسات في الوطن العربي، وبغياب التمويل يتعذر على المراكز تحقيق المطلوب منها، وبسبب هذه القضية تقع مراكز الدراسات السياسية في شباك التمويل الأجنبي وتصبح محل نقد بعلاقتها بالأجندات الأجنبية. (السعدي، 2005، ص 35)

3. دور مراكز الفكر في ترشيد السياسات العامة

تتباين مراكز الفكر في الغرب بأهمية أدوارها وأحجامها، وتأثيرها على السياسات العامة لبلدانها، لكنها في الولايات المتحدة تظل سباقه على ما عداها في التأثير من البلدان الأخرى، حتى قيل: أن مراكز الأبحاث الأمريكية تعطي دروا في السياسة الخارجية ليس لبلادها فقط، وإنما لكل البلدان المركزية في العالم. إن الدور الذي تلعبه المراكز الفكرية في صياغة ومحاولة توجيه السياسة الخارجية في الولايات المتحدة والتخطيط الإستراتيجي لهذه السياسات يعد دورا أساسيا، إذ يوجد عدد من المؤسسات الفكرية المتخصصة في الشؤون الإستراتيجية الإقليمية والدولية، التي تصوغ للإدارة الأمريكية مشاريع إستراتيجية يأخذ بعضها طريقه للتطبيق، وتزود هذه المراكز القادة السياسيين في الولايات المتحدة بالبحوث والدراسات في كافة أمور التخطيط الإستراتيجي للسياسة الخارجية مما يجعل قضية دراستها والبحث فيها أمر يدعو للأهمية، لا سيما وأنها برزت بشكل ملفت للعيان بعد تفكك الإتحاد السوفييتي رسميا عام 1991. إذ يقول (دونالد ابلسون) أنه في حين أصبحت مؤسسات الفكر والرأي، في السنوات الماضية "ظاهرة عالمية، فإن المؤسسات الأميركية تتميز عن نظيراتها في البلدان الأخرى بقدرتها على المشاركة بصورة مباشرة أو غير

مباشره في صنع السياسة داخليا وخارجيا، وبإمكان صانعي السياسة إلى العودة إليها للمشورة السياسية. (السعدي، 2005، ص35).

1.3 الأدوار التي تلعبها مراكز الأبحاث والدراسات:

تتضح أهمية مراكز الأبحاث والدراسات من خلال الأدوار المهمة التي تضطلع بها، وتؤثر من خلالها على صانع القرار السياسي، والتي تتمثل ما يلي:

- التفكير للحكومات من خلال تقديم الأفكار الجديدة، والرؤى الإبداعية، وترشيد السياسات العامة.
- الدخول كطرف توفيق بين الأطراف الحكومية المتنازعة والمختلفة لتقريب وجهات النظر المتباينة حول إعداد سياسات معينة.
- القيام بالدور الإستشاري للحكومات في القضايا التي تتطلب معرفه متخصصة وسرعة في الإنجاز وإتخاذ القرار.
- توفير قاعدة بيانات بحثية لصناع القرار والمسؤولين عند الحاجة.
- ممارسه دبلوماسية المسار الثاني أو الموازي من خلال إرسال بعض خبراء المراكز البحثية من قبل مؤسسات حكومية معينة للتفاوض بشأن قضايا محدده، كما حصل قبل اتفاقات أوسلو عند قيام تيد لارسون رئيس معهد أبحاث السلام في أوسلو بترتيب عمليه التفاوض بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وكما حصل أيضا من خلال الدور الذي لعبه جيمي كارتر في قضايا عالميه مختلفه، كقضية جنوب السودان.
- مرافقة خبراء الأبحاث والدراسات للوفود كخبراء في القضايا التي تكون محل تفاوض ونقاش.
- توفير المواهب من خلال سياسة الباب الدوار بين المراكز البحثية والمناصب العليا في الدول، ففي كثير من الأحيان يتم إختيار وتكليف بعض خبراء المراكز للعمل في المناصب العليا، والعكس صحيح أيضا.
- لعب دور القناة الإعلامية للمسؤولين الكبار، عندما يعتمدون على بعض مراكز الأبحاث المقربة في إرسال رسائل إستباقية أو إشارات دبلوماسية غير مباشره.
- تمثل المراكز البحثية قناة إتصال غير مباشره حول قضايا أو أزمت معينه بين كبار صناع القرار في الدولة وبعض الأطراف الخارجية لمعرفة مواقفها.
- تمثل مراكز الأبحاث مجسات للإستشعار المبكر وإستقراء المستقبل من خلال دورها في الإستشراف المستقبلي، إستنادا إلى قواعد علم المستقبلية لمساعدة صناع القرار في التخطيط الإستراتيجي المستقبلي.
- ترشيد أو عقلنة القرار السياسي للمسؤولين وصناع القرار، لتقليل احتمالية الخطأ أو الفشل في صناعة ورسم السياسة العامة.

- تشكيل الرأي العام من خلال دورها المعرفي، وقدرتها على التكتل والضغط لمصلحة فئة معينة أو تحقيق سياسة معينة.
 - تشكل مراكز الأبحاث صلة بين عالم البحث والدراسة وعالم السياسة، فهي تمتد الجسور بين المعرفة والسلطة.
- وأخيرا يعتبر هذا الدور الذي تلعبه مراكز الأبحاث والدراسات حاجة ملحة، والحاجة إليها كالماء والهواء لصانع القرار السياسي الذي يقوم بدورا رئيسيا في رسم السياسة العامة للدولة، وفي التخطيط الإستراتيجي الناجح بعيدا عن السطحية في التفكير أو الإرتجال والإستعجال في القرارات.
- نستنتج مما سبق بأنه لا يمكن بناء دولة متقدمة ما لم تكن لمراكز الأبحاث والدراسات دورا فاعلا في عملها.

2.3 العرا قيل التي تضعف إسهام مراكز الدراسات السياسية:

1. الموضوعية، إن قيمة الأبحاث والدراسات العلمية التي تنتجها مراكز الدراسات، تكمن في موضوعيتها ومهنتها، ولا تتحقق هذه المهنية إلا بقدر كبير من الحرية تمنح لمراكز الدراسات التي تحدد أولويات عملها واختيار أجندتها البحثية، بعيدا عن أية مؤثرات خارجية، وتتحقق الموضوعية من خلال توفير تمويل غير مشروط لا يؤثر في الأولويات البحثية ومخرجاتها وتوصياتها، ويحتاج الباحث إلى حرية في نشاطه من دون الخضوع لوصاية على فكره وإنتاجه، وهو أمر يصعب توفيره في ظل أنظمة وصائية ومتسلطة، تخاف من حرية الرأي، وكشف الحقائق والمستور في مجتمعاتها. (غزال، 2010، ص 20).
2. ضعف العمل المؤسسي المستقل والمناخ الديمقراطي، وضعف مقدار الحرية الممنوحة لعمل مراكز الدراسات، فثمة قيود سياسية وأمنية مفروضة على عمل معظم إن لم يكن كل مراكز الدراسات في البلدان العربية، خاصه الأنظمة السلطوية، والإستبدادية ذات التركيبة السلطوية واتجاهاتها، مما يضعف ذلك إمكانية التواصل ما بين الحكومات ومراكز الدراسات، لا سيما أنه يوجد مستوى من التجاهل أو ضعف الثقة بين صناع القرار حيال مراكز الدراسات، وقد يكون ذلك ناتج عن شكوك من قبل صناع القرار في إستقلالية مراكز الدراسات، أو لإرتباط بعضها بتيارات سياسية معينة، أو بدول أخرى، أو بالتمويل الأجنبي.
3. ضعف التنظيم بالعمل وتفعيل آليات التعاون بين مراكز الدراسات سواء منها الحكومية والخاصة والأكاديمية على مستوى معظم البلدان العربية إن لم يكن كلها، فضلا عن عدم توفر قنوات إتصال وشبكة تنسيق بين مراكز الأبحاث في البلدان العربية لنقل الخبرات وتأسيس شراكة معرفية.
4. ضعف في توفر المعلومات وفقا للنظم المعلوماتية الحديثة التي يتسنى للباحثين استخدامها، فضلا عن ضعف توفر مصادر المعلومات والبيانات العلمية الحديثة، علما أن ذلك يعد مكونة أساسية لإعداد

الأبحاث والدراسات، بالإضافة إلى الإفتقار إلى الدوريات المتخصصة خاصة منها التي تتعلق بالدراسات المعاصرة، ونضيف إلى ذلك صعوبة الحصول على إحصاءات وبيانات من جانب الجهات الحكومية.

5. التسييس، فمع إنتشار مراكز الدراسات السياسية، اتسم بعضها بطابع أيديولوجي، مما أدى إلى تسييسها، فمن الناحية المنهجية، لاشيء يمنع مراكز الدراسات من أن تكون لها تفضيلا وأولويات أيديولوجية وسياسية، غير أن المقصود بالتسييس هو أن يفقد مركز ما صفة الموضوعية، وأن يجري جمع البيانات بشكل انتقائي لخدمة وجهة نظر محددة سلفا، ونرى أهمية انفتاح المراكز على عناصر وآراء بحثية متنوعة، حتى لا يقع باحثوه - كما يرى د. علي الدين هلال - في أسر أفكار نمطية (الشهواني، 2010، ص 54)، وهذا في الواقع ما يقوض إسهام مراكز الدراسات السياسية في عملية التنمية السياسية من حيث متابعة القضايا والإشكاليات السياسية التي تعاني منها البلدان العربية بالبحث العلمي المستند إلى أسس موضوعية.

6. يبقى الرهان الأساسي في هذا الإطار بالنسبة إلى مراكز الدراسات السياسية في البلدان العربية هو قدرتها على استنباط وتحليل التحديات المستقبلية التي تواجهها مع تحسيس صناع القرار السياسي بمخاطر أو عواقب الإنخراط في سياسة ما، لهذا ينبغي أن تكون مراكز الدراسات السياسية طموحة حيال تحليل شبكات من الباحثين لهم القدرة على توقع كل ما يمكن أن تواجهه الأمم في المستقبل من مشاكل، وقبل أن تبلور ملامحها في النقاشات العمومية، ففوة مراكز الدراسات السياسية تكمن في المقدرة على تحويل الإتجاهات البعيدة إلى توصيات سياسية على المستوى القريب.

وبناء على ما تقدم من حديث حول العراقيل التي تضعف إسهام مراكز الدراسات السياسية في التنمية السياسية التي تواجه مراكز الدراسات السياسية في البلدان العربي، نشير في المحور التالي إلى سبل تنشيط مراكز الدراسات السياسية في التنمية السياسية.

3.3 سبل تفعيل دور مراكز الدراسات السياسية في البلدان العربية:

بناء على ما ورد أعلاه فإن مراكز الدراسات السياسية في البلدان العربية بأمس الحاجة لإجراء مراجعة في دورها بعملية صناعه القرار السياسي، فضلا عن إسهامها في معالجة قضايا المجتمع ومواكبة التطورات السياسية ودراستها بعمق وموضوعية، وهذا يتطلب العمل على إستقطاب أفضل الخبرات في مجالات اختصاصاتها السياسية المختلفة، لمواجهة تحديات العصر ومتطلباته، وفي ضوء ذلك تتجلى الحاجة إلى وجود إستراتيجية يكون فيها لمراكز الدراسات السياسية دورا فاعلا في تحديد متطلبات عملية صناعه القرار السياسي والتنمية السياسية، مما يتطلب الأمر إتخاذ قرارات بشأنها، كما يتوجب على مراكز الدراسات السياسية أن تلتزم بإتمام دورها الذي أنشئت من أجله، كأداة فاعلة لتسريع عملية التنمية السياسية في البلدان العربية، فضلا عن البدء الفعلي في إيجاد خلايا تفكير عميقة تعمل على القضايا السياسية التي تعاني منها بالدراسة والبحث.

وهنا لا بد من إيلاء تلك المراكز أهمية لما لها من دور أساسي وريادي في توفير المعلومات والدراسات والبحوث العلمية لفهم تفاصيل العملية السياسية برمتها، ويحركنا في ذلك الاعتقاد بأن العامل السياسي هو المحرك لبقية الأنشطة الحياتية وتحديدًا في عصرنا الراهن.

وعليه فإننا نحتاج إلى العمل لتوفير البيئة المناسبة والحرية للقائمين على العمل البحثي في مراكز الدراسات السياسية، والتشبيك بينها وبين غيرها من المراكز من جهة، وبينها وبين صناع القرار السياسي من جهة أخرى، فبذلك يمكن تفعيل دورها في التأثير على صناعة القرار السياسي، فضلاً عن إعطاءها الإستقلالية المالية والإدارية عن الحكومات، حتى تتجنب إشكالية التمويل الأجنبي لتعزيز وجهات نظرها المستقلة والحيادية في تناولها القضايا السياسية التي تعاني منها البلدان العربية، وإتاحة الفرصة أمامها للإسهام في تسريع عجلة التنمية السياسية.

فخبرة مراكز الدراسات السياسية في الولايات الأمريكية الأمريكية تدل على إتباع إستراتيجية وطريقة للعمل بغية تحقيق أهدافها، بحيث عادة ما تلجأ تلك المراكز إلى تجميع نتائج الأبحاث والدراسات المتوصل إليها في كتيب وتقارير ترسل مباشرة إلى كل من صانعي القرار السياسي الذين لا يتوفرون على الوقت الكافي لقراءة تلك التقارير، وارتأت جل المؤسسات إلى نشر خلاصات تلك الدراسات المتوصل إليها، وإيصالها إليهم مباشرة من خلال اللقاءات والندوات والاجتماعات العمومية، وعبر الشاشات التلفزيونية والجرائد اليومية المتخصصة، وهذا في الواقع ما يفسر اقتناء بعض المؤسسات الأمريكية استوديوهات تلفزيونية وإذاعية خاصة بها.

التوصيات:

خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات متمثلة بالآتي:

1. إستدامة التمويل المالي لمراكز الدراسات السياسية من خلال الإشارة إلى المهمة، وانفاذها إلى وزارة التعليم العالي أو مجلس البحث العلمي، لتكون الجهة المسؤولة عن توفير الدعم المالي والمعنوي لمؤسسات البحث العلمي ومراكزه في القطاعين العام والخاص، وهنا ينبغي الإشارة إلى أن إحجام البلدان العربية عن تمويل مراكز الدراسات السياسية قد يوقع تلك المراكز في شبك ومصادر التمويل الأجنبي، علماً أن معظم الأموال التي تتلقاها مراكز الدراسات من المصادر الأجنبية تكون مشروطة ومرتبطة بأجندة الممول مما يجعلها أسيرة لهذا التمويل.
2. مراعاة الدقة والموضوعية المنهجية العلمية في تناولها للقضايا السياسية الحاصلة في البلدان العربية، مما يسهم ذلك في تعزيز الثقة بينها وبين المواطنين والقطاع الخاص، ويتولد عن ذلك رغبة في ضرورة الإستفادة من هذه المراكز وربطها بمتطلبات التنمية السياسية، واللاحق بركب الدول والتي حققت إنجازات في هذا الإطار.

3. التركيز على عقد المؤتمرات والورش والندوات بشكل دوري، لما لذلك من أثر قوي في تعميق النقاشات، وتوجيه الرأي العام، والإحاطة بالمفاهيم التي قد تكون غائبة عن الذهن، ومتابعة المستجدات السياسية في البلدان العربية، وهذا بدوره قد يساعد في الإسراع في تحقيق التنمية السياسية.
4. تفعيل التنسيق والتعاون بين مراكز الدراسات السياسية، فالتنسيق يزيد من فرص متابعة الأحداث السياسية التي تطرأ في البلدان العربية، ويعزز من إحترام المنتج العلمي الصادر عن تلك المراكز، وهو ما يؤدي إلى وجود تيار عام يؤمن بأهمية أن يسبق البحث العلمي والتفكير والتحليل والتقييم وطرح البدائل اتخاذ القرار، أو اتباع سياسات معينة، مما قد يساهم في الإسراع في تحقيق التنمية السياسية.
5. تعميق ربط مراكز الدراسات السياسية بالواقع العملي، والمنهجية العلمية الحديثة ومصادر المعلومات الموثقة، بوصفها خطوطاً أساسية لإنتاج الدراسات العلمية الرصينة، وهذا بدوره يساهم في دقة الخلاصات والتوصيات التي تتوصل إليها تلك الدراسات والأبحاث ما يساهم في تحقيق التنمية.
6. إستقطاب الكفاءات العلمية وذو الخبرات للعمل في مراكز الدراسات السياسية، والإهتمام بهم وتقديم الدعم لهم، والعمل على رفع مستواهم العلمي والمعرفي وتطوير مهاراتهم، مما ينعكس ذلك على نوعية وجودة الدراسات التي تنتجها تلك المراكز، وهذا ما يعزز ثقة صانعي القرار السياسي بجودة تلك الدراسات مما يساعد ذلك في تحقيق التنمية السياسية.
7. ينبغي على مراكز الدراسات السياسية بناء شراكة حقيقية مع وسائل الإعلام المختلفة في التعريف بها وبأهميتها وعرض نتائجها وما تقوم به من نشاطات، وفي هذا السياق تسند أهمية كبرى لتنظيم العلاقة بين مراكز الدراسات ووسائل الإعلام بمختلف أشكالها وعلى نحو متوازن، تقوم فيه وسائل الإعلام بإحاطة الرأي العام بنتائج الأبحاث ووجهات النظر المختلفة حول القضايا السياسية، مما يساعد ذلك في تحقيق التنمية السياسية.
8. السعي لتخصص مراكز الدراسات السياسية في مجال عملها، ويعد ذلك في واقع الحال شرط من شروط التميز والمنافسة، ويقتضي التخصص إختيار أحد المجالات التالية: النظم السياسية المقارنة، إصلاح القطاع الأمني، العلاقات الدولية، الفكر السياسي، السياسات العامة، سيما وأن جوهر تلك التخصصات تعد في القلب من عملية التنمية السياسية مما يساهم ذلك في تحقيقها.
9. ضرورة وجود شبكة تضم كافة مراكز الدراسات السياسية في البلدان العربية تعمل على تأسيسها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم من خلال الدعوة إلى مؤتمر يحضره كافة رؤساء ومدراء المراكز الفاعلة، والبدء في شراكة علمية وبحثية بينها متخصصة في المجالات المذكورة أعلاه، ما يساهم ذلك في تحقيق التنمية السياسية.
10. ضرورة أن تصدر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم دليل دوري لأهم مراكز الدراسات السياسية في البلدان العربية، لتسهيل التواصل على المستوى الشخصي والتعاون بين هذه المراكز.

الخاتمة:

لقد اتضح مدى التباين في دور هذه المراكز البحثية من دولة لأخرى، حيث برزت هذه المراكز كظاهرة أساسية في معظم دول العالم، وفي دول أخرى تركزت نشاطات المراكز البحثية أساساً على تقديم المشورة السياسية لصناع القرار، علماً بأنه يجب أن تؤدي في كل نشاطاتها إلى التأثير في صياغة الرأي العام الداخلي والخارجي تجاه القضايا التي تقدمها كأولويات، وبما ينعكس على عملية صنع السياسة بالشكل الذي تتبناه، ويبدو أن صعود الدور المعاصر لمراكز الأبحاث تلازم مع مرور وصعود الولايات المتحدة كقوة قائدة على المستوى الدولي في الفترات الأخيرة، مما يبرهن على مدى فعالية دور هذه المراكز في صنع القرار الأمريكي الذي أدى بدوره إلى تلك المكانة التي تتبوأها الولايات المتحدة في الواقع المعاصر.

ومن العوامل المؤثرة في زيادة فاعلية دور مراكز الأبحاث من عدمه طبيعة الثقافة السياسية السائدة في مجتمع ما، وقد تعتمد مراكز الأبحاث في أغلب الأوقات على عمل إستطلاعات لعمل دراسة محدده، وإذا لم تقابل هذه الإستطلاعات بالتعاون والمصادقية في إعطاء الإجابات فإن ذلك سيؤدي إلى خلل في وظائف تلك المراكز.

وفي هذا السياق يقول الباحث الأمريكي ريتشارد هاس: "من بين العديد من الجهات التي تمارس التأثير في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية، تعد مراكز البحث ودراسة السياسات الأكثر أهمية والأقل حظوة"، ويتجلى تأثير هذه المراكز - ومدى خطورتها - على توجهات التفكير الإستراتيجي الأمريكي تجاه كثير من القضايا، كمشروع مارشال والحرب الباردة وقضايا الشرق الأوسط، وعلى رأسها القضية الفلسطينية ومحاصرة إيران وحلفائها، وأيضاً أكثر دلالة على تأثيرها في تغير التوجهات الأمريكية نحو الصين في عهد ترامب، ومحاولة إحتوائها بشتى الطرق.

وبناء على ما سبق يمكننا القول بأن دور مراكز الدراسات السياسية في التنمية السياسية متواضعة، ولم تأخذ مكانتها الحقيقية في البلدان العربية، وبعد هذا الثمن الباهظ الذي دفعته بعض البلدان العربية وما زال بعضها مستمرة في دفع الثمن، فقد حان الوقت ليصبح لمراكز الدراسات السياسية دوراً في خدمة المجتمع والبدء الفعلي في دفع عجلة التنمية السياسية نحو الأمام.

وأخيراً لا أدري أن هذه المحاولة إستطاعت أن تتلمس بصورة واضحة كل ما يتعلق بدور مراكز الدراسات السياسية في التنمية السياسية بالبلدان العربية؛ لأن هذا الأمر يحتاج في واقع الأمر عملية معرفية كبيرة.

قائمة المراجع:

المصادر والمراجع العربية:

- محمود، خالد. (2013). دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي: "الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة. ص 31.
- المومصديق، أحمد. (2011). "مختبرات الأفكار وأزمة التفكير الإستراتيجي في الوطن العربي". مجلة المستقبل العربي: العدد 405. ص 24-43.

- غزال، خالد (2010، آذار، 26). مراكز الأبحاث العربية. صحيفة الحياة اللندنية. ص 20.
 - السعدي، رياض. (2005). "دور مراكز الأفكار في صنع السياسة الأمريكية". شبكة النبأ المعلوماتي. ع 15، ص 35.
 - أبو جابر، كامل. (2005). بعض ملامح نظام الحكم والتنمية السياسية في الأردن. المؤسسة الأردنية للدراسات الشرق أوسطية. عمان. ص 19.
 - غربي، وآخرون. (2003). تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة. دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع. القاهرة.
 - أبو ضاوية، عامر. (2002). التنمية السياسية في البلاد العربية والخيار الجمهوري. ط 1. دار الرواد. طرابلس. ص 36.
 - هيجوت، ريتشارد. (2001). "نظرية التنمية". ترجمة د. حمدي عبد الرحمن ود. محمد عبد الحميد. ط 1، المركز العلمي للدراسات السياسية. مطبعة الجامعة الأردنية. عمان.
 - وهبان، أحمد. (2000). التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية. دار الجامعة الجديدة للنشر. الإسكندرية. ص 108-109.
 - إبراهيم، محمد. (1999). الصحافة والتنمية السياسية. دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع. القاهرة. ص 42.
 - الخزندار، سامي. "دور مراكز الدراسات الخاصة في البحث العلمي وصناعة السياسات العامة: إطار عام"، ص 10.
 - الفارس، عبد الرزاق. "مركز البحوث وصناعة القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة". مجلة التنمية السياسية الإقتصادية. المجلد الخامس. العدد الثاني. ص 118.
 - المشاط، عبد المنعم. (1988). "العسكريون والتنمية السياسية في العالم الثالث". مجلة السياسة الدولية. العدد 92. ص 50.
 - هلال، علي الدين. "دور مراكز الدراسات السياسية والإستراتيجية في ترشيد القرار: العلاقة مع الدولة والمجتمع". مركز الخليج للأبحاث. الشارقة. ورقة مقدمة في مؤتمر دور مراكز البحوث والدراسات الإستراتيجية في الوطن العربي.
 - مركز الخليج للأبحاث بالتعاون مع الجمعية العربية للعلوم السياسية، 2005/11/24، متوفر على الرابط www.og.net/data/contents/uploads/Dr-Ali-ElDeen-paper-5787.pdf
 - الشهواني، هاشم. "مراكز الأبحاث العربية وسبل تطويرها باتجاه الإسهام في صناعة القرار السياسي". جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، سلسلة دراسات إقليمية، السنة الرابعة، ص 54.
- المصادر والمراجع الأجنبية:

- Eric Cobast, la Terrors, use passion „modern, (Paris: 2004), pp.